

طبعنا تحفة الأشراف في ميزان العدل

تأليف
أبي الأشبال أحمد شاغف
رضي الله عنه

من
منشورات
دار الحرمين
بالقاهرة

طبعتا تحفة الأشراف

في

ميزان العدل

تأليف

أبو الأشبال أحمد شاغف

رضي الله عنه

دار الحرمين

القاهرة

كلمة الناشر

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
المُشَرَّف بالشفاعة، الخصوص ببقاء شريعته إلى قيام الساعة، وعلى
آله الأطهار وأصحابه الأبرار وأتباعه الأخيار صلاة باقية ما تعاقب الليل
والنهار.

وبعد :- فإن من دواعي الشرف والسرور أن تكون دار الحرمين
أداة نشر للنافع من العلوم وتراث الأمة المصون، وإننا في هذا المقام إذ
نشكر الله تعالى ونشكر القراء الكرام أن أولونا ثقتهم باقتنائهم
مطبوعات الدار؛ فإن هذا لما يزيدنا تمسكاً بالخط الذي انتهجناه من
تبشير اقتناء المطبوعات النافعة بأسعار مخفضة علاوة على حسن
الإخراج ودقة المراجعة وجودة الطباعة، وفوق هذا كله - وهو الأهم -
عرض مطبوعات الدار قبل طبعها على المختصين والمؤهلين ممن يحسن
النظر ليكون القارئ في مأمن من خطئ لسنا نحن صانعوه، فكانت
منشوراتنا - ولله وحده الحمد والمنة - بديعة الإتقان صحيحة الأركان
سليمة من لفظة «لو كان»، فالحمد لله الذي جعلنا عن تراث هذه
الأمة ذابن وعلى كتب أهل العلم محافظين، والله ولي التوفيق.

دار الحرمين

□ كافة حقوق الطبع محفوظة □

الطبعة الأولى

1421 هـ - 2001 م

رقم الإيداع : 2000/13215

I.S.B.N: 977-310-074-X

الناشر

دار الحرمين للطباعة

الإدارة ومركز البيع : 72 شارع مصر والسودان -
حدائق القبة - محطة الدمرdash من مترو الأنفاق

☎ وفاكس : 4820392

محمول : 0123802856 - 0101212087

الطابع : ش 112 - جسر السويس - محمول : 0105173720

☎ وفاكس : 2979735

● تم الإعداد الفني والتنفيذ بدار الحومين للطباعة ●

إعداد فني كمبيوتر :

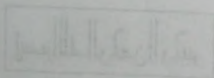
محمد عبد الطيم

علاء محمد عامر

إخراج فني :

طارق عبد الحويد

Mob : 0105173720



طبعنا تحفة الأشراف

في

ميزان العدل

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله .
أما بعد ...

فقد أخبرت بأن الدكتور بشار عواد حقق « تحفة الأشراف » للمزي من جديد ، وقد نزل في السوق .

وكتب الدكتور في مقدمته عن طبعة الشيخ عبد الصمد - رحمه الله - : أن عليها مأخذ كثيرة ، وأن الشيخ عبد الصمد - رحمه الله - كان قليل البضاعة بفن الحديث والرجال وغيرهما .

فاشتريت نسخة من تحقيقه وقرأت مقدمته فإذا الخبر صادق .

واليكم بعض ما كتب من مأخذه الكثيرة على طبعة الشيخ وعلى الشيخ نفسه بلفظه ونصه :

« وكنا نظن إلى عهد قريب أن تحقيقه هذا في الغاية من الدقة والضبط والنفاسة ، فلما درسنا عمله دراسة دقيقة قائمة على مقابلة المخطوطات الأصلية تبين لنا أن هذه الطبعة عليها مأخذ كثيرة من أبرزها :

1- إن أغلب المخطوطات التي اعتمدها هي مخطوطات متأخرة فيما عدا بعض أجزاء من مخطوطة ليدن لم يُعن بمقابلتها عناية جيدة ، مع توفر قرابة نصف الكتاب بخط مؤلفه المزي وتوفر العديد من النسخ التي نُسخت عن هذه النسخة وفي أثناء حياة المؤلف ... إلخ .

بسم الله الرحمن الرحيم

2- إن المحقق كان كثيرًا ما يضيف إلى النص ما يعتقد أنه قد سقط منه ، وبالف في ذلك ، فلم يكن موفقًا في كثير من الأحيان ؛ وإنما دفعه إلى ذلك ثقته بالنصوص المطبوعة للكتب الستة ، ولم يدرك أن هذه النصوص قد اعترتها التصحيف والتحريف والزيادة والنقص ؛ لا سيما السنن الأربع التي لم تُخدم في قديم الأزمان الخدمة التي خُدمت بها نصوص الصحيحين البخاري ومسلم .

وفاته : أن نص التحفة مُهَيَّئ على ما في المطبوعات من نصوص لوقوف مؤلفه على أقدم النسخ وأكثرها دقة وإتقانًا ، فضلًا عن عنايته باختلاف الروايات عن أصحابها .

فمن ذلك :

أنه كان يستدرك ما لا ينبغي أن يستدرك - كما في الحديث رقم (٨١٩ ألف) من طبعته (٢١٥/١) . أو أنه كان ينقل شيئًا من الحاشية إلى أصل النص كما في الحديث رقم (٨١١) (٢١٣/١ - ٢١٤) من طبعته .

أو يضيف أحاديث من المطبوعات ، لم يذكرها المؤلف ، ولا هي من أحاديث تلك الكتب أصلًا كما في الحديث رقم (٣٥٢٥) .

أو يضيف إلى بعض الأحاديث مزيد تحريج ؛ اعتمادًا على المطبوع منها ، مع أن التحقيق الدقيق يبين أن تلك الزيادات ليس منها بل مما أضافه النساخ أو الرواة إليها كما في الحديث رقم (١٤٥١) .

أو يزيد في الأسماء ؛ ظنًا منه أنه يوضحها .

فأساء بذلك إلى النص من حيث أراد فائدة .

كما فعل مثلاً : في ترجمة طارق قاضي مكة الراوي عن جابر بن عبد الله حيث أضاف إليه : « بن عمرو المكي » .

ولم يحسن في ذلك صنعًا ؛ فإن المزي تعمد أن يذكره هكذا لورود الرواية بهذه الصيغة ، لا لأنه لا يعرف أنه « ابن عمرو » (حديث ٢٢٨٣) .

بل بلغ به الأمر أن يضيف من كيسه ما ليس في نصوص الكتب ولا في التحفة ، وهو أمر غريب أثار استعجابنا ، نحو إضافته لحديث : « لا تؤخر الصلاة لطعام أو لغيره » (حديث ٢٦١١) والوارد عند أبي داود (٣٧٥٨) باللفظ نفسه ، أضاف من كيسه لفظة « لا » بين عضادتين قبل لفظة « لطعام » فصارت : « لا لطعام » (وانظر أيضًا حديث ٢٧٥٠) .

وهذا الذي ذكرناه باختصار هو مجرد أمثلة حسب له عشرات نظائر في كل مجلد من مجلدات الكتاب تدل على ذلك تعليقاتنا عليه .

3- وكان من نتائج اعتماد المحقق على النسخ المتأخرة وقلة بضاعته بفن الحديث وعدم إلمانه على نصوصه وضعف عنايته بأسماء الرجال قد أدى إلى وقوع مئات التحريفات والتصحيقات في المتن والأسماء في كل مجلد من طبعته مما أقل قيمتها واقتضى إعادة تحقيقها .

وقد أشرنا في هوامش طبعتنا هذه إلى آلاف المواضع مما وقع فيها التصحيف والتحريف ، وصححتنا من غير إشارة في مواضع أخرى أكثر من ذلك ، ومن يقابل الطبعتين يعرف مصداق كلامنا .

4- وكان السيد عبد الصمد شرف الدين - يرحمه الله - قد وضع أرقامًا مسلسلّة للأحاديث قبل طبع الكتاب كان يحيل عليها كلما اقتضت الإحالة ، لكنه ؛ غير هذه الأرقام حين تقدم بتحقيق الأجزاء ، فصارت إحالاته غير صحيحة في المجلدات الأولى ولم يستدرك هذا الأمر ، ولا استدركه من أعاد طبع الكتاب بطريقة التصوير .

● هبة الطليعة :

وإذا كان الأمر كما ذكرنا والحال على ما وصفنا ؛ فقد صار من الواجب إعادة تحقيق الكتاب وضبط نصه على وفق القواعد العلمية في تحقيق النصوص ونشرها ؛ من جمع لكل هذه المخطوطات الأصلية ودراساتها والمقابلة بينها للوصول إلى أفضل نص للنقطة . (مقدمة الدكتور بشار عواد على « تحفة الأشراف » ص : ٧ ، ٩) .

أقول - وبالله التوفيق - :

كل من يقرأ ماأخذه على الشيخ عبد الصمد - رحمه الله - : يظن أن الدكتور بشار عواد : بلغ في علم الحديث وفنونه إلى الغاية ، أو على الأقل : أن عنده حظاً وافراً من علم الحديث وفنونه ، وتحقيقه هذا - يعني تحقيق « تحفة الأشراف » - على غاية الدقة ولا مأخذ عليه .

والحق :

أن الدكتور أخذ طبعة الشيخ عبد الصمد - رحمه الله - وغير في الإحالات فقط ، مع زيادة الإحالة إلى « المسند الجامع » له في الهامش ، وصحح بعض الأخطاء المطبعية إلا أن الأخطاء المطبعية معظمها على حالها ؛ لأنه لم يطلع عليها ، وصفه بصف جديد وطبعة - فحسب .

ثم ذكر الدكتور في مقدمته « نهج العمل في التحقيق » ثم « وصف النسخ الخطية » التي ظفر بها ، وادعى أن بعضاً منها بخط المزري - والله أعلم - أصاب في ادعائه أو أخطأ .

وسأني النقد على جميعها فرداً فرداً حسب موقعه - إن شاء الله تعالى .

والدكتور بشار عواد : محقق معروف ، حقق كتاب : « تهذيب الكمال » للعزبي ، وله مصنف خاص سماه : « المسند الجامع » ، وصيته معروف عند العلماء

والحققين ؛ ولكن ؛ عندما قرأت نقده على الشيخ عبد الصمد - رحمه الله - وهو شيعي - ، ونقده على تحقيق « تحفة الأشراف » .

وقد كنت شريكاً له في تحقيقه من الجزء الأول إلى الثالث .

فوجب عليّ أن أجيب عن اتهماته ، وأكشف الحجاب على ادعائه وتعليه ، والله المستعان .

أيها الدكتور ! قد قلت في مقدمتك على « التحفة » (ص : ٩) في السطر الرابع : « بل بلغ به الأمر أن يضيف (الشيخ عبد الصمد - رحمه الله) من كيسه ما ليس في نصوص الكتب ولا في التحفة » .

وأيضاً في (ص : ٢٩) في السطر الأول : « فلا أعلم لما عدل عن ذلك في هذا الكتاب ، أما ما ذكرها في طبعة السيد عبد الصمد شرف الدين « مد » فهي من كيسه » .

أقول :

سيأتي الجواب عن هذا الاتهام في محله فانتظر .

ولكن ؛ أسألك في هذا المقام أنك ذكرت في مقدمتك في (ص : ١١) « وكتب الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المعروف بالحافظ العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ بعض المستدركات على هامش نسخته أفاد منها ولده العلامة ولي الدين العراقي المتوفى سنة ٨٢٦ هـ حين ألف كتابه « الإطراف بمعرفة الأطراف » (طبع بيروت سنة ١٩٨٦ م) .

قد سميت الكتاب الذي ألفه ولي الدين العراقي « الإطراف بمعرفة الأطراف » ، وهذه التسمية من كيسك .

أقول: كل من يقابل تحقيقك بنص المخطوط الذي بين يديك يعرف أنك أخطأت في قراءة الرموز والأسماء.

مثلاً: كلما كتب المزي: (عو) قرأته: (ع) وهو (٤).

وهذا مثال آخر في نفس الكتاب :

١٨٢٥ - س: راشد بن داود البرسمي، أبو المهلب، ويقال: أبو داود الصنعاني الدمشقي.

روى عن: عبد الرحمن بن حسان الكنايني، ونافع - إن كان محفوظًا، ويعلى بن شداد بن أوس، وأبي أسماء الرحبي (س)، وأبي الأشعث الصنعاني (س)، وأبي صالح الأشعري، وأبي عثمان الصنعاني.

روى عنه : إسماعيل بن عيش ، وصدقة بن عبد الله السمين ، وعبد الرحمن ابن سليمان بن أبي الجون ، وعبد الملك بن محمد الصنعائي ، وأبو مطيع معاوية بن يحيى الأظرابلي ، والهشم بن حميد الغساني ، ويحيى بن حمزة الحضرمي (س) .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي ، عن دحيم : هو ثقة عندي .

وقال البخاري^(١) : فيه نظر.

الان أراجعك نص البخاري من تاريخه :

١٠٥١ - راشد بن داود الصنعاني الشامي أبو المهلب، سمع أبا الأشعث الصنعاني وأبا عثمان وأبا أسماء، روى عنه إسماعيل بن عياش؛ كناه أبو اليمان.

أقول: هذا نص كامل من «تاريخ الإمام البخاري»، ولا توجد فيه كلمة «فيه نظر» وأصلها أملت إليه، فإذا رأيت أن هذه الجملة غير موجودة فيه لماذا (١) «تاريخه الكبير» ٣ / الترجمة ١٠٥١. (٦/٩، ٧).

لم تعلق عليها: أن الترجمة موجودة، ولكن هذه الجملة: «فيه نظر» ليست فيها».

أيها الدكتور!

هذا مثال ثالث: من كتاب «تهذيب الكمال» مع النص من المخطوط:

٦٤٨ - م ع : بديد بن ميسرة العقيلي البصري .

روى عن: أنس بن مالك (س ق)، وأبي الجوزاء أوس بن عبد الله الربيعي (م)

دق)، والحسن بن مسلم بن یناق (د س)، وشهر بن حوشب (د ت س).

وعبد الله بن شقيق العقيلي (م د ت س) ، إلخ - (٣١/٤) .

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ عَنْ ظَهْرَهُمُ الْفُقَرَاءُ أَمْ لَهُمْ آلٌ يُنَازِلُونَ
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ يَكُنِ لَكُمْ رُجُوعٌ

أقول :

قد أخطأت في قراءة الرموز، فكتبت: (م ع)، وهو: (م ء).

وأيضًا في قراءة الاسم: «بديد» بالذال، وهو: «بديل» باللام.

وراجع: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١٦٥/١) حتى تعرف أنك أخطأت
بقيًا بدون أدنى شبهة.

أيها الدكتور!

وهذا مثال رابع من « تهذيب الكمال » .

١٣١٧ - ٥ : الحسين بن عبد الرحمن ويقال : عبد الرحمن بن حسين ،
ويقال : حميل بن عبد الرحمن الأشجعي .

جواب الاعتراضات والالتهامات

1- أما قولك : « فلما درسنا عمله (أي عمل الشيخ عبد الصمد - رحمه الله) دراسة دقيقة قائمة على مقابلة المخطوطات الأصلية تبين لنا أن هذه الطبعة عليها مأخذ كثيرة من أبرزها :

1- إن أغلب المخطوطات التي اعتمدها هي مخطوطات متأخرة فيما عدا بعض أجزاء من مخطوطة ليدن لم يُعن بمقابلتها عناية جيدة » إلخ .
أقول - وبالله التوفيق - :

عمل الشيخ كان قبل أربعين سنة ، والفرق بين الأمس واليوم يعرفه العقلاء ، فوسائل الشيخ قبل أربعين سنة ما كان مثل وسائلك اليوم .

وقد ظفرت بنسخة صحيحة كما ادعيت بل نسبتها إلى المزي أنها بخطه ، ومع هذا الادعاء خالفته في تحقيقك ، انظر (ص : ٣٢) في مقدمتك في السطر ١٠ في النموذج : حديث خ م د ت س - وهو حديث ١٦٦ في تحقيقك - فإن فيها : « م فيه عن سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عنهما به » .

وأما في تحقيق الشيخ عبد الصمد : حديث رقم ١٦٦ : ... « م فيه عن سعيد ابن منصور » وهذا الذي أخذته في تحقيقك انظر ٢٠٨/١ . ولماذا ما علقت عليه أن في نسخة المؤلف : « م عن سعيد بن منصور ، عن سفيان بن عيينة عنهما به » وهو من سبق قلمه .

ثم انظر تحقيق الشيخ عبد الصمد (٣٥٦/٢) فيه ترجمة : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري إلخ .

روى عن : سعد بن أبي وقاص (د) .

روى عنه : بشر بن سعيد المدني (د) .

ذكره ابن حبان في كتاب « الثقات » .

أقول :

انظر إلى السطر الرابع وفيه « روى عنه بشر بن سعيد المدني (د) » من هو بشر بن سعيد المدني من رواة سنن أبي داود ؟

وهل تعرف الفرق بين الشين المعجمة والشين المهملة ، أم لا ؟

ولعل عذرك أن في بعض المخطوطة هكذا بالشين المعجمة ، وهل هذا العذر مقبول عند المحققين ؟

* * *

انظر تحقيقك (٤٧٦/١) :

قلدت تحقيق عبد الصمد، وتركت نسخة المصنف، وفيها « محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري الخ، وهو الصواب، وقد سقط من طبعة الشيخ عبد الصمد » بن عبد الله » وهو خطأ مطبعي .

ويظهر من ذلك أنك ما راجعت النسخ المخطوطة بالإمعان .

وانظر حديث (٣٠٢٦) وقابله بالمخطوطة التي طبعت صورته على الصفحة (٣٥) في المقدمة :

يظهر أنك قلدت طبعة الشيخ عبد الصمد وخالفت نسخة المؤلف .

أيها الدكتور ! مخالفتك نسخة المؤلف أكثر وأكثر، ولا أريد الإطالة بل تكفي الإشارة .

وأقول الان : أي فائدة استفدت من هذه النسخ العتيقة التي ظفرت بها ؟

2- وأما قولك : إنه كان يستدرك ما لا ينبغي أن يستدرك كما في الحديث رقم (٨١٩ ألف) من طبعته (٢١٥/١) .

أقول :

يظهر من هذا الاعتراض : أنك ما فهمت طريق المزي في إيراد الحديث في هذا الكتاب، فلو أمعنت النظر في إيراده الحديث (٨١٩) وأمثاله لما اعترضت على الشيخ عبد الصمد .

3- وأما قولك :

إنه كان ينقل شيئاً من الحاشية إلى أصل النص كما في الحديث رقم (٨١٩) (٢١٣/١ - ٢١٤) من طبعته .

أقول :

لكل محقق منهج يتبعه، وقد ذكر الشيخ عبد الصمد منهجه في مقدمته في الأجزاء الثلاثة الأول، خاصة (١٧/٣) .

4- وأما قولك :

أو يضيف أحاديث من المطبوعات لم يذكرها المؤلف ولا هي من أحاديث تلك الكتب أصلاً كما في الحديث رقم (٣٥٢٥) .

أقول :

لقد وجد الشيخ حديث الترمذي في المتون المطبوعة ثم تنبع هل هو من أصل الكتاب أم لا ؟ فثبت عنده أنه من أصل الكتاب كما قال المنذري في « مختصر سنن أبي داود » (٢١٧/٥) : وأخرجه « الترمذي »، وقال الترمذي : وهذا عندي أصح - فأضافه الشيخ في « التحفة » .

وأما قولك :

أو يضيف إلى بعض الأحاديث مزيد تخريج اعتماداً على المطبوع منها مع أن التحقيق الدقيق يبين أن تلك الزيادات ليس منها بل مما أضافه النساخ أو الرواة إليها كما في الحديث رقم (١٤٥١) .

أقول :

لم يذكر الدكتور هاهنا من تحقيقه الدقيق لكي يعرف أنه أصاب .

وأما الشيخ عبد الصمد : فوجد هذا الحديث في بعض نسخ الترمذي أعين في رواية ابن زوج الحرة وعليها شرح ابن العربي المالكي، راجع « عارضة الأحوذني » (١٥/٨)، قال ابن العربي في السطر الأخير في نفس الصفحة : « وذكر بعد ذلك

حديث الدعاء على الجراد بالإهلاك وضعفه ، فعرف الشيخ أنه من أصل الكتاب فأضافه .

وأما قولك :

وفاته أن نص التحفة مهيمن على ما في المطبوعات من نصوص ... إلخ .

أقول :

انظر استداركك في (٢٩٦/٤ : ٥٤٤٢) ألف - [س حديث ... عن أحمد بن عبد الله المنجوفي إلخ] ، وقد ذكر المزي هذا الإسناد في (٥٦٩٩) ، فلماذا خالفته مع علمك أن التحفة مهيمن على ما في المطبوعات من نصوص إلخ . بل قلت : قد توهم فذكره في ترجمة يعلى إلخ ونسيت كلامك هذا ؟

وأما قولك :

أو يزيد في الأسماء ظناً منه أنه يوضحها ، فأساء بذلك إلى النص من حيث أراد فائدة .

كما فعل مثلاً : في ترجمة طارق قاضي مكة الراوي عن جابر بن عبد الله حيث أضاف إليه « بن عمرو المكي » ، ولم يحسن في ذلك صنعاً ، فإن المزي تعدد أن يذكره هكذا لورود الرواية بهذه الصيغة ، لأنه لا يعرف أنه « ابن عمرو » (حديث ٢٢٨٣) .

أقول :

إنما أراد الشيخ بإضافة « بن عمرو المكي » بين الهلالين ليسهل المراجعة إلى ترجمته لأن الطالب في عصرنا إذا أراد ترجمته يتحير من هو ؟ ويغلط كما غلط الدكتور بشار عواد في « المسند الجامع » له ، في تشكيل جملة انظر حديث رقم ١٠٤١٦ - ١٥ ، في س ٥ منه : (هو أي غير أنه كنى عن نفسه) ، لم يصب في تشكيل « أي » .

وأما قولك :

بل بلغ به الأمر أن يضيف من كيسه ما ليس في نصوص الكتب ولا في « التحفة » .

وهو أمر غريب أثار استعجابنا ، نحو إضافته لحديث : « لا تؤخر الصلاة لطعام أو لغيره » (حديث ٢٦١١) والوارد عند « أبي داود » (٣٧٥٨) باللفظ نفسه ، أضاف من كيسه لفظة « لا » بين عضادتين قبل لفظة « لطعام » فصارت « لا لطعام » (وانظر أيضاً حديث ٢٧٥٠) .

أقول :

قد ذكر الشيخ عبد الصمد في مقدمة الجزء الثالث (ص : ١٧) تحت عنوان : التنبيه على بعض ما اصطالحنا عليه من باب الشروح والإيضاح في طبعنا هذه وهذا بيانه :

كل زيادة في لفظ الحديث أو اسم من أسماء الرجال أو غير ذلك وقعت في نص المصنف في نسخة من « التحفة » دون نسخة أو نسخ أخرى منها وضعناها بين المربعين هكذا [] .

أقول :

لفظة « لا » موضوعة بين المربعين هكذا : [لا] . ومعناها : أنها كانت موجودة في بعض النسخ التي كانت عند الشيخ وأنت تقول : « أضاف من كيسه » .

أما تخاف من يوم الحساب أن تسأل عن هذا البهتان الذي بهته !! والواجب عليك : أن تجمع جميع النسخ التي كانت بين يديه فإن لم تجد فيها بعد مراجعتها فتقول : « أضاف من كيسه » .

الموازنة بين طبعتي « تحفة الأشراف »

بعدما فرغت عن الإجابة عما اعترضت على الشيخ أو اتهمته ، نبدأ الموازنة بين طبعتك وطبعة الشيخ عبد الصمد :

أقول :

قد ذكرت في المقدمة (ص: ٩) : نهج العمل في التحقيق ، ثم ذكرت النسخ التي ظفرت بها منفصلةً تفصيلاً جيداً ... و ...

ولكن من الأسف كل من ينظر إلى تحقيقك بتحير أن الدكتور لماذا لم يذكر اختلاف النسخ في الهامش كمادة المحققين في هذا العصر ، ولعل سببها أنها كانت كلها متفقة ومتحدة بدون أدنى اختلاف وهذا محال ، وقد ذكرت بعض الأمثلة من اختلاف النسخ من قبل .

أيها الدكتور! بعد مقابلة تحقيقك بتحقيق الشيخ عبد الصمد : يظهر أنك أخذت تحقيق الشيخ عبد الصمد ونسبته إلى نفسك .

وهذه سرقة علمية في اصطلاح العلماء المسلمين .

وستصبح جلياً فيما يأتي الموازنة بين الطبعتين ، وقد تكون هذه الموازنة ميزان العدل في عالم التحقيق لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

وبهذه الموازنة - أعني بين تحقيق الشيخ عبد الصمد وتحقيق الدكتور بشار عواد - : أيضاً يظهر جلياً من هو عالم محقق ، ومن هو مقلد أعمى ، ولا يجوز للمقلد الأعمى أن يقوم بتحقيق كتب الأحاديث .

وقد قال ابن القيم في «الإعلام» (٣٦/١) : « ولا خلاف بين الناس أن التقليد ليس بعلم ، وأن المقلد لا يطلق عليه لفظ العالم » - فضلاً أن يكون محققاً .

وقد كان في أمنيته أن أطول هذا الباب ، وقد جمعت أشياء كثيرة من الأخطاء المطبعية الواقعة في طبعة الشيخ عبد الصمد - وهي عندي مسجلة في نسختي ، ولكن نظراً للقراء الكرام حذف أكثرها واكتفيت بذكر قليل منها - وقد قلده الدكتور بشار عواد بدون أن ينتبه إليه .

أقول :

الآن أذكر بعض المواضع التي فيها الأخطاء المطبعية وقلدها بشار عواد بدون أن ينتبه إليها .

1- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٢١/١) ، ص ٢ :

● زيد الحواري العمي أو الحواري البصري ، عن أنس .

قلده الدكتور بشار عواد فنقله حرفياً ، انظر تحقيقه ٤١٦/١ ، ص ٧ .

أقول :

والصواب : زيد بن الحواري العمي إلخ .

2- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٥٥/١) ، ص ٥ :

● ٩٤٧ خ م س حديث : أن النبي ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعة إلخ .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفياً ، انظر تحقيقه (٤٥٨/١) ، ص ١٣ .

أقول :

سقط من الرموز « ٥٥ » .

والصواب هكذا : خ م د س .

3- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٥٨/١) ، ص ٢ :

● س فيه (الطهارة: لعله في الكبرى) عن يعقوب بن إبراهيم ، إلخ .

قلده بشار عواد ، فطبعة بدون الإحالة ، وكتب في الهامش : (٤) لم نقف عليه في المطبوع من الكبرى ، انظر تحقيقه (٤٦٢/١) ، ص ١٠ .
أقول :

هذا الحديث موجود في « الصغرى » (٢١٥/١) .

4- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٣٥٦/٢) ، ص ٦ :

● محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري ، عن جابر - ولم يسمع منه .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٤٧٦/٢) ، ص ٤ .
أقول :

الصواب : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ... إلخ .

5- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٤٨/٣) ، ص ٥ و ٦ :

● رواه غيره ... عن عبد الله بن يسار ، عن قتيلة ، وميائني - (ح ١٨٠١٣) .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٦٦٠/٢) ، ص ١ .

أقول : الصواب : رواه غيره ... عن عبد الله بن يسار ، عن قتيلة ، وميائني - (ح ١٨٠٤٦) .

6- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (١٦٤/٤) ، ص ٢٠ :

● زرعة ، أبو عمرو الشيباني ، عن أبي أمامة ، وهو وهم .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (١٤/٤) ، ص ١ .
أقول :

الصواب : زرعة ، أبو عمرو الشيباني إلخ ، بالسین المهملة .

7- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٧٠/٤) ، ص ٢ :

● مالك بن أوس بن الحدثان البصري ، عن العباس بن عبد المطلب .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (١٤١/٤) ، ص ٤ .
أقول :

الصواب : مالك بن أوس بن الحدثان النصري إلخ ، بالنون .

8- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٩٨/٤) ، ص ٩ :

● عبد الله بن أبي الجذعاء .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (١٧٨/٤) ، ص ١٠ .
أقول :

الصواب : عبد الله بن أبي الجذعاء - بالذال المعجمة .

9- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٣٤٦/٤) ، ص ٤ :

● عائذ بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٢٣٦/٤) ، ص ٣ .

أقول:

الصواب: عابد بن عبد الله إلخ، بالباء الموحدة بدل التثنية المهسوزة.

10- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٤٢٠/٤)، س ١٥:

● عبد الله بن عبيد الله الأنصاري، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٣٣٢/٤)، س ١٠.

أقول:

الصواب: عبد الله بن عبيد الأنصاري ... إلخ، بدون الإضافة.

11- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٤٣٨/٤)، س ١٠:

● ٥٥٩٨ - س حديث القنوت بطوله.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٣٦٠/٤)، س ٣.

أقول:

الصواب: ٥٥٩٨ - س حديث القنوت بطوله.

12- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٣٣٤/٥)، س ١٣:

● الحكم بن ميثاء المزي - مولى الأنصار - عن ابن عمر.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٦٣/٥)، س ١.

أقول:

الصواب: الحكم بن ميثاء المدني إلخ، بالمدال المهسلة بدل الزاي.

13- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢١/٦)، س ١٦:

● س في الصلاة ... عن محمد بن شجاع المروزي ... إلخ.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٣٠١/٥)، س ٢.

أقول:

الصواب: س في الصلاة ... عن محمد بن شجاع المروزي ... إلخ، بالذال المعجمة بدل الزاي.

14- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (١٥٤/٦)، س ٧:

● عبد الأعلى بن عبد الأعلى الشامي البصري ... إلخ.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٤٩١/٥)، س ١٧.

أقول:

الصواب: عبد الأعلى بن عبد الله السامي البصري ... إلخ، بالسين المهسلة.

15- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد شرف الدين (٣١٧/٦)، س ١٨:

● الضحاك بن حمزة الواسطي إلخ.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٣١٧/٦)، س ١.

أقول:

الصواب: الضحاك بن حمزة الواسطي إلخ، بالراء بدل الزاي.

16- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٧٢/٩)، س ٢٠:

● هشام بن عامر فأني عمران بن حصين ... فذكره.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٣١٣/٨)، س ١٦.

أقول:

الصواب: هشام بن عامر فأني عمران بن حصين ... فذكره.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٤٩٧/١٠)، ص ٥ .
أقول:

الصواب: مولى النصرين - بالنون بدل الباء الموحدة.

21- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٩٥/١١)، ص ٨ :
● خنساء بنت خدام الأنصارية.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٧٠/١١)، ص ١١ .
أقول:

الصواب: خنساء بنت خدام الأنصارية - بالدال المهملة بدل الذال المعجمة.

22- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٣٠٠/١١)، ص ٢ و ٦ :
● خولة بنت قيس بن فهد بن قيس ... فهد ... إلخ.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٧٥/١١)، ص ٧ و ١١ .
أقول:

الصواب: خولة بنت قيس قهد بن قيس ... قهد - قهد بالقاف بدل الفاء.

23- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٤٧٦/١١)، ص ١٨ :
● وحديث عاصم، عن عوسجة وابن الرماح ... إلخ.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٢٩١/١١)، ص ٨ .
أقول:

الصواب: وحديث عاصم، عن عوسجة بن الرماح ... إلخ.

17- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٨/١١)، ص ٩ :

● سليمان بن أبي كثير، عن الزهري ... إلخ.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٤١٣/١٠)، ص ٨ .
أقول:

الصواب: سليمان بن كثير، عن الزهري ... إلخ.

18- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٣٢/١١)، ص ٤ :

● صالح بن أبي صالح الأخضر، عن الزهري ... إلخ.

قلده بشار عواد، فنقله حرفيًا، انظر تحقيقه (٤١٩/١٠)، ص ١١ .
أقول:

الصواب: صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري ... إلخ.

19- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٥٧/١١)، ص ١٠ و ١١ :

● م في الفرائض (٩) عن أبي الطاهر بن السرح وحرمة بن يحيى ... إلخ.

قلده بشار عواد، فذكره بدون الإحالة، وقال في الهامش: (١) لم نقف عليه في المطبوع من «صحيح مسلم»، انظر تحقيقه (٤٥٥/١٠)، ص ٦ .
أقول:

طريق حرمة مع طريق زهير بن حرب موجود في «صحيح مسلم» طبعة عامرة، بأستانة (٦٢/٦).

20- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٨٦/١١)، ص ٤ :

● مولى البصريين.

أيها القراء الكرام ! أريد أن أشير إلى تقليده الأعمى الذي صار أضحوكة ،
انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٠٤/١) ، س ٤ و ٥ :

● وفي الإيمان (لعله الكبرى) عن محمد بن المثني ، عنه به .

قلده بشار عواد ، انظر تحقيقه (٣٩٢/١) ، ص ٧ ، ذكره بدون الإحالة ، وكتب
في الهامش : (٢) لم تقف عليه في المطبوع من « الكبرى » .
أقول :

كتاب « السنن الكبرى » المطبوع الآن ، لا يوجد فيه بعض الكتب الذي أحال
إليه المزني ، فمعناه أنه ناقص ، وكتاب الإيمان أيضاً ليس فيه ، فالمعنى : لم تقف
عليه في المطبوع من الكبرى ؟

أقول :

إنما رأى الدكتور بشار عواد في الجزء السادس ، المطبوع فيه كتاب الإيمان ؛
فظن أنه من « الكبرى » ؛ بدون تحقيق ، لأنه ليس من فرائض المقلد التحقيق ،
ومر قول ابن القيم : أن التقليد ليس بعلم وأن المقلد لا يطلق عليه لفظ عالم ،
وصرح محقق « الكبرى » في آخره في الهامش : (١) آخر كتاب الإيمان للحافظ
النسائي وهو من « الصغرى » له أضفته إكمالاً لفائدة « السنن الكبرى » اهـ .

هذا آخر ما أردت إبراده في « ميزان العدل » ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى
الله على نبيه وصحبه وآله وأتباعه إلى يوم الدين .

كتبه

أبو الأشبال أحمد شاغت

مكة المكرمة ، رمضان سنة ١٤٢٠ هـ

24- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٤٥٠/١٣) ، س ٥ :

● ربيعة بن عبد الرحمن ، عن غير واحد .

قلده بشار عواد ، نقله حرفياً ، انظر تحقيقه (٥٧٣/١٢) ، س ٢ .
أقول :

الصواب : ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن غير واحد .

واكتفى بهذا القدر ، ولدي مزيد ، لمن أراد ؛ ولكن ؛ أشير إلى النكتتين ، وهما
أيضاً من أهم النكات في علم التخريج :

الأولى : أن في طبعة الشيخ أحياناً الإحالة إلى « الكبرى » فقط : مثلاً : انظر
(٥٢/١) ، س ٨ : و (في الكبرى) عن محمد بن سلمة المرادي والحارث ...
إلخ .

قلده بشار عواد ، واكتفى بإحالاته إلى « الكبرى » ، انظر تحقيقه (١٧١/١) ،
س ٣ : وحديث سلمة موجود في « الصغرى » (٢٦٧/٥) .

والثانية : أن في طبعة الشيخ أحياناً الإحالة إلى موضع واحد فقط :

مثلاً انظر (١٧١/١) ، س ١٦ : وبه س في (الصلاة ٢٢٠) .

قلده بشار عواد ، واكتفى بإحالاته إلى موضع واحد ، انظر تحقيقه (٣٥٠/١) ،
س ٣ ، وهو في موضعين ، انظر س ٩٢/٢ و ١٠٥ .

أقول :

هاتان الأخيرتان أشرت إليهما ومثلهما بالكثرة ، اكتفيت بالأمثلة الواحدة من
كل منهما خوفاً من الإطالة .

... (1107) ...
...
...
...
...

...
...
...
...
...

...
...
...
...
...
...
...
...
...
...

